مقومات وعوائق الولوج إلى اقتصاد المعرفة في العراق

بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (إمكانات وعوائق بناء اقتصاد المعرفة في العراق للمدة 2003- 2013)

أ.م.د. ندوة هلال جودة

قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة البصرة

الطالبة:إيلاف محسن علي

قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة البصرة

مقومات وعوائق الولوج الى اقتصاد المعرفة في العراق

بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة
(امكانات وعوائق بناء اقتصاد المعرفة في العراق
للمدة 2003- 2013)

أ.م.د. ندوة هلال جودة
الطالبة:إيلاف محسن علي

المستخلص

أحدث اقتصاد المعرفة الذي ارتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغيرات كبيرة في الواقع الاقتصادي وذلك بالاعتماد على رأس المال البشري وعلى منظومة البحث والتطوير والتي تعد شريان الحياة في الاقتصاد الجديد.

ومع بروز هذا الاقتصاد الجديد بدأت المفاهيم تتغير وادوات الانتاج والنظم الإدارية تتغير وحتى العلاقات مع البشر, لذلك ادرك الاقتصاديون في السنوات الأخيرة دور تكنولوجيا المعلومات والابتكار والابداع في توسيع الامكانات الاقتصادية اذ يقوم الانترنت حاليا بتوسيع مجال الابتكار من خلال تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وتوزيعها .

وبالنسبة للاقتصاد العراقي فأنه عانى وما زال من جمله من الاختلالات ولكون الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية فان قطاع النفط ظل القطاع الذي يتم الاعتماد عليه .

Constituent and destructions of intromission in knowledge economy in iraq

Assistant.Dr. Nadwa Hlal
Ielaf Muhsen Ali

ABSTRACT

The knowledge-economy which is based on information and communications technology made major changes in economic reality by relying on human capital and the system of research and development, which is considered the lifeblood of the new economy.

With the emergence of this new economy concepts changed and production tools and management systems are changing and even relationships with humans, so I realized Economists in recent years, the role of information technology, innovation and creativity in expanding economic potentials, as the Internet is currently expanding the field of innovation by reducing the costs of obtaining and distributing information

And for the Iraqi economy, it has suffered and is still among the imbalances and the fact that the Iraqi economy from the rentier economies under the sector, which is relied upon the oil sector

مقـدمــة :

ظل الاقتصاد العراقي وعلى المدى الطويل يعيش أزمات خانقة، ويعاني من اختلالات هيكلية حقيقية سواء تعلق ذلك بقطاعاته الحقيقية او المالية، وكان وراء ذلك جملة مسببات منها ما تعلق بغياب السياسة الاقتصادية غير الحكيمة وعدم ارتباطها على المدى الطويل، فهي تنفصل وتتصل بحسب الظرف السياسي السائد في البلد. وهذا مخالف لقواعد البناء الاقتصادي الحديث، علاوة على استنزاف موارد البلد في حروب لا طائل منها ان ما تواجهه الحكومة العراقية اليوم وهي تحاول تخليص الاقتصاد العراقي من مشاكله, ولاسيما في مجال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين هو العجز والفجوة الاستثمارية والتي يتطلب ملئها من مصادر اخرى سواء من الاستثمار المحلي (القطاع الخاص) او من الاستثمار الأجنبي, وبالتالي لابد من ان يكون للعراق مساراً جديداً يدخل من خلاله الى اقتصاد المعرفة لتفادي كل ما سبق .

مشكلة البحث:

اصبحت المعلومات والمعرفة أهم ركائز القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية, ويزداد ثقلها يوماً بعد يوم في موازين القوة العالمية وإن تقنية المعلومات قد أوجدت نموذجاً جديداً من الاقتصاد الا وهو اقتصاد المعرفة.

الا ان هناك بعض المعوقات التي منعت العراق من تبني اقتصاد المعرفة والتي حالت دون مواكبة الدول النفطية وغير النفطية.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من اهمية اقتصاد المعرفة الذي اصبح المحرك الرئيس لاقتصادات العالم. والتعريف بأهم المقومات التي يمتلكها العراق للولوج الى اقتصاد المعرفة, والعوائق التي تقف بوجه تحقيق هذا الهدف .

هدف البحث:

تتجلى اهمية الدراسة من كون اقتصاد المعرفة اصبح من الانظمة المعتمدة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول وامتلاك التقنية المعلوماتية التي تكمن في تخطي عقبات التخلف لمواكبة مجالات المعرفة. وقد تسهم هذه الدراسة في بلورة نموذجاً عراقياً لاقتصاد المعرفة .

فرضية الدراسة : ينطلق البحث من فرضية مفادها

(هناك معوقات تحول دون ولوج العراق الى اقتصاد المعرفة الا انه يمتلك بعض المقومات)

وسنتناول في هذا البحث المحاور الآتية:

أولاً: الاطار النظري لمفهوم اقتصاد المعرفة

ثانياً: مقومات الولوج الى اقتصاد المعرفة في العراق

ثالثاً: عوائق بناء اقتصاد المعرفة في العراق

أولاً: الأطار النظري لمفهوم اقتصاد المعرفة

بدأت اقتصادات العالم تتجه نحو اقتصاد المعرفة وقد أشير إلى هذا المصطلح في علم الاقتصاد من قبل فريدريك هايك (Fredrick Hayek) في عام 1945 وكان البحث المنشور حول استخدام المعرفة في المجتمع وقد حاول البحث عد المعرفة كسلعة .

والمعرفة هي سلعة اقتصادية خاصة لها خصائص تختلف عن السلع التقليدية وخاصة ذات الطبيعة المادية, كما أن المعرفة هي سلعة غير تنافسية لأنها تعد مورد من الموارد أي أنها غير قابلة للنفاذ كونها لا تتلف عند الاستخدام. أما المحاولات الحقيقية لدراسة المعرفة كسلعة فقد جاءت في كتاب بعنوان إنتاج المعرفة وتوزيعها في الولايات المتحدة من قبل فيرتز ماكلوب (Fritz Machlup) ثم في كتاب فكزولو خو مالو (Bhekuzulu Khumalo) والذي حلل فيه أن المعرفة هي في الأصل وعلى الغالب سلعة (أبو الشامات,2012,ص 596) .

إذاً يمكن توضيح مفهوم اقتصاد المعرف Knowledge Economy أو ما اصطلح عليه الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعلومات information economy أو الاقتصاد الرقمي digital economy أو اقتصاد الأنترنت internet economy أو الاقتصاد الشبكي network economy, اذ يقصد باقتصاد الأنترنت انه النشاط الاقتصادي الذي يستند على شبكة الأنترنت ويشمل ذلك الشركات التي تعود عائداتها من أنشطتها على الشبكة كليا أو جزئيا أو أن منتجاتها أو خدماتها متعلقة بالشبكة (جريو ، 2004, ص63) .

فيما ويقصد باقتصاد المعلومات هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات كقائد متميز في سلعه وخدماته والذي تزيد فيه قوه العمل المعلوماتية عن قوة العمل العاملة في كل من قطاع الصناعة والزراعة والخدمات مع تباين النسب بين الدول المتقدمة عن الدول الأقل تقدما (الجزراوي والموسوي,2010, ص 3) .

وعليه يمكن تحديد مفهوم اقتصاد المعرفة بأنه نمط جديد يختلف في كثير من صفاته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية وهو يعني في جوهره تحول المعلومات إلى اهم سلعه في المجتمع, بحيث يتم تحويل المعرفة

العلمية إلى الشكل الرقمي واصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من اهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي (غدير،2010, ص82) . اذ يمكن القول أن المورد المعرفي اصبح المورد الحاسم للاقتصاد على عكس الاقتصاد الكلاسيكي الذي اعتمد على عوامل الإنتاج التقليدية وهي المواد الأولية والعمل وراس المال والأرض.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002 إلى مفهوم المعرفة على أنها سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصادات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني (منصوري, خليفي,2012, ص 51). اذاً يفهم من هذا التعريف أن قيمة المعرفة تتوقف لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية, لذا يتطلب السعي لإقامة مجتمع المعرفة ووضع استراتيجيات فوق قطاعية تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها .

كما أشار تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 فيما بعد بأن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات نشاطات المجتمع والاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة, وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية (تقرير التنمية الإنسانية العربية,2003,ص 39).

واستنتاجاً مما سبق يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على انه الاقتصاد الذي يهدف إلى أحداث مجموعه من التغييرات في المحيط الاقتصادي ليصبح أكثر استجابة مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتماداً على المعرفة ومهارات المورد البشري .

ثانياً: المقومات الأساسية للولوج إلى اقتصاد المعرفة في العراق

هناك عدد من الامكانات التي يمتلكها العراق يمكن ان تساعده للولوج الى اقتصاد المعرفة منها ما يأتي

ا- المقومات الاقتصادية

2- المؤهلات الديمغرافية

3- الخطط القطاعية التي تهدف إلى بناء مجتمع المعلومات

4- مشروع الحكومة الالكترونية

1- المقومات الاقتصادية

إن العراق يمتلك إمكانات مالية كبيرة وان توافر هذه الإمكانات يعد أحد أهم مقومات اقتصاد المعرفة وبالتالي تجعله مؤهلاً للولوج إلى اقتصاد المعرفة, إذ أن تكنولوجيا المعلومات والمجتمع المعرفي يتطلب مطلباً أساسياً وهو توافر إمكانات مالية واقتصادية هائلة. وبمعنى أدق إننا في حاجة ماسه لبناء بنية تحتية لمجتمع معلوماتي وتكنولوجي راقي, إذ ان أداء الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كبيراً على مورد اقتصادي أساس هو النفط حتى بات المحرك الرئيس لنمو اقتصاده، ويمكن معرفة ذلك من ملاحظة الأهمية الكبيرة للعائدات النفطية في إجمالي الناتج المحلي وأجمالي الصادرات في الاقتصاد العراقي ولقد أدت العوائد النفطية دوراً حيوياً في الاقتصاد العراقي، فقد زودت هذه العوائد الموازنات الحكومية بالإيرادات اللازمة للإنفاق العام ومولت العديد من مشاريع البنية التحتية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآَتي:

جدول (1)

عوائد صادرات النفط العراقي للمدة 2003– 2013(مليار دولار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	إجمالي صادرات العراق بأسعار السوق الجارية	عائدات النفط الخام بالأسعار الجارية
2003	15,282	7,990	7,519
2004	36,638	18,490	17,751
2005	49,955	23,697	23 ,684
2006	64,805	30,529	30,465
2007	86,125	39,516	39,433
2008	130,204	63,726	63,461
2009	110,968	39,430	39,307
2010	138,517	51,764	51,589
2011	185,750	79,681	79,043
2012	216,044	94,209	94,103
2013	229,327	89,765	89,402

1- OPEC. (2008). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria,p_{11},p_{12},p_{13}
2- OPEC .(2009). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria,p_{15},p_{16},p_{17}.
3- OPEC. (2011). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria,p_{15},p_{16},p_{17}.
4- OPEC .(2013). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria,p_{15},p_{16},p_{17}.
5- OPEC . (2014). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria,p_{15},p_{16},p_{17}.

يتضح من الجدول (1) إن العوائد النفطية بلغت 7,519 مليون دولار أي ما نسبته50% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي عام 2003, ويلاحظ ان نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في تزايد مستمر وقد بلغت حوالي 61% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي عام 2013، وكذلك انها تشكل ما نسبته (94–99) من

اجمالي الصادرات للسنوات 2003-2013, ان العوائد النفطية تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي ويرجع أرتفاع نسبة مساهمة إيرادات القطاع النفطي إلى ضعف مساهمة القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الزراعي والصناعي وانخفاض حصيلة الضرائب والرسوم وكذلك ارتفاع أسعار النفط. ومن ثم تعد العوائد النفطية من أهم مقومات التنمية الاقتصادية في العراق وبناء البنية التحتية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة وتتحدد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بحجم هذه العوائد ذات الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الحصول على العملات الأجنبية وفي تمويل الاستيراد والخطط الإنمائية والميزانية العامة. يتضح مما تقدم ان العوائد النفطية تعد من أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعراق، وذلك لدورها الكبير في تمويل الميزانية العامة وفي تمويل الخطط الإنمائية، والقيام بالمشاريع الاستثمارية ورفع المستوى المعاشي للفرد العراقي، لذا لا بد من إنتاج وتصدير النفط الخام وذلك تحقيقاً لمورد نقدي من العملات الأجنبية الضرورية لتمويل الاستيرادات التي تلبي احتياجاتها للاستهلاك المحلي .

وبالتالي ان وجود مثل هذه العوائد يبين ان العراق قادر على تحمل كلف متطلبات اقتصاد المعرفة و مشاريعه وبالتالي انها تعد من ابرز الامكانات التي يمتلكها العراق للولوج الى اقتصاد المعرفة .

2- المؤهلات الديمغرافية

تتمثل المؤهلات الديمغرافية بالتركيب العمري للسكان الذي يمثل حجم القوى البشرية المتاحة وتتحدد على اساسه مستويات الانفاق والادخار وانماط الاستهلاك من السلع والخدمات, ويشير واقع التركيب العمري لسكان العراق إلى أن المجتمع العراقي من المجتمعات التي تتمتع بفتوة سكانها، إذ توجد حالياً نسبة

عالية من الأطفال والمراهقين والشباب بين السكان. إذ تبلغ نسبتهم حوالي 68% أي حوالي ثلثي سكان العراق عام 2007, إذ شهد التركيب العمري للسكان تغيراً في العقود الثلاثة الأخيرة وعلى الرغم من ذلك، فإن اتساع قاعدة الهرم السكاني يشير إلى أن حوالي اثنين من كل خمسة اشخاص أي حوالي (39,8 %) من سكان العراق هم من الأطفال دون سن الخامسة عشرة مقارنة بنصف هذا الرقم أو أقل لمجتمعات المتقدمة, ويشكل الأطفال بعمر أقل من 5 سنوات حوالي(14, %) من مجموع السكان وهي أعلى نسبة اطفال بعمر(5 – 9) سنوات . وعلى الرغم من انخفاض الخصوبة, والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع عدد النساء في سن الانجاب لدخول نساء مضافات الى فئة سن الانجاب (15– 45) بعد ان كانت أعمارهن سابقًا اقل من 15 سنه و اصبحت أعمارهن حالياً ضمن هذه الفئة العمرية وهذا ما يسمى بالقوة الدافعة للسكان، إذ بلغت النساء في سن الانجاب 49,8 % من مجموع السكان الاناث عام 2009, أما نسبة السكان في سن العمل (15– 65) سنة فتمثل 57% من مجموع السكان في عام 2009 . ان زيادة نسبة هذه الفئة من السكان تعني زيادة السكان النشيطين اقتصادياً الأمر الذي ينبئ بتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية متى ما ارتفعت معدلات التشغيل وانتاجية العاملين، أما الفئة 65 فأكثر فأنها شكلت نسبة 3,3%. وهذه الفئة فضلاً عن فئة صغار السن بعمر اقل من 15 سنة تشكل فئة المعالين من السكان، وبالتالي كلما انخفضت نسبة هذه الفئة انخفض معدل الاعالة، إذ بلغت 76% في عام 2009, على الرغم من إن معدل الخصوبة الكلية في العراق بدأ يشهد انخفاضاً واضحاً خلال السنوات الاخيرة إذ وصل إلى 4,3% ولادة في عام 2006 لكنه ما زال مرتفعاً مقارنة بدول متقدمة إذ يزيد بحوالي 65% عن المعدل العالمي البالغ 2,7%, ولادة وبذلك فان معدل الخصوبة يعد مرتفعا في العراق ويقع

العراق على اساسه ضمن البلدان المرتفعة الخصوبة (حاله سكان العراق, 2010, ص 16-17).

وبالتالي من كل ما سبق ذكرة من مؤهلات ديمغرافية تمثل بوابه للدخول الى اقتصاد المعرفة فهذا الاقتصاد بحاجه الى قوى بشرية هائلة وافضل فئات تساعد على تطوير الاقتصاد الى اقتصاد المعرفة هي الفئات من (15-30) سنه إذ تعد اكثر استجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي مرتفعة جداً في العراق مقارنة بباقي الفئات العمرية .

3- الخطط القطاعية التي تهدف إلى بناء مجتمع المعلومات

توجد عدة مشاريع ومبادرات تقوم بها مؤسسات الدولة بصورة انفرادية أو بالتعاون فيما بينها تنصب في بناء مجتمع المعلومات في العراق . و يوضح الجدول التالي بعض هذه المشاريع والمبادرات والجهات التي تقوم بإنجازها (الإسكوا, 2013,ص 2).

جدول (2)

المشاريع التي تقوم بها مؤسسات الدولة والتي تهدف الى بناء اقتصاد المعرفة

ت	المشروع	الجهة المنفذة
1	بريد إلكتروني رسمي لكل منتسبي الجامعة(التدريسي، الموظف، الطالب)	جامعة بغداد
2	تدريب الكوادر الوطنية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات	وزارة العلوم والتكنولوجيا
3	البرنامج التوعوي في مجال تكنولوجيا المعلومات	وزارة العلوم والتكنولوجيا
4	مؤشر حوكمة الجامعات	وزارة التعليم العالي
5	برنامج الصحة الإلكترونية	وزارة الصحة / وزارة التعليم العالي
6	مركز خدمة العملاء	الوزارات الخدمية
7	تهيئة بوابة للتحصيل والدفع الإلكتروني	جامعة بغداد

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا).(2013). الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في العراق, الامم المتحدة, نيويورك, ص 2-3.

يتبين من الجدول (2) ان هناك عدداً من المبادرات التي تقوم بها مؤسسات الدولة يساعد على الاتجاه بطريق اقتصاد المعرفة كتدريب الكوادر الوطنية الذي تقوم به وزارة العلوم والتكنولوجيا والصحة الالكترونية وهي ضمن مبادرات الحكومة الالكترونية في العراق وكل ما سبق ذكرة في الجدول السابق هي برامج باتجاه اقتصاد المعرفة .

4- مشروع الحكومة الإلكترونية

تعاونت ثلاث وزارات هي وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة الاتصالات ووزارة التعليم العالي لتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق بالاستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية ولم تكن البداية موفقة عام 2004, بسبب غياب الخطط الكفيلة لبدء ونجاح المشروع وقد توقف المشروع عامي 2006 و2007, بسبب الأوضاع الأمنية وبعدها بدأت تنظم مؤتمرات علمية عامي 2008 و2009 حول تقييم البنى التحتية للاتصالات وتقديم نماذج عملية لتطبيق المشروع في العراق . وفي شباط 2009, تم تأسيس اللجنة الوزارية التوجيهية للحوكمة الإلكترونية وفي نيسان 2010 تمj صياغة خطة العمل لاستراتيجية الحوكمة الإلكترونية في العراق وتمت المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء بالعام نفسه (حددت الرؤية والأهداف وكل المعلومات) إذ أُعد الاصدار الأول والثاني من قبل اللجنة الوطنية للحوكمة الإلكترونية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . تتولى الإشراف والمتابعة سكرتارية اللجنة الوطنية للحوكمة وبعدها بدأت عملية التدريب إذ تدرب بحدود 3000 مسؤول حكومي عن تطوير وتنفيذ التطبيقات الإلكترونية للحوكمة الإلكترونية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي وبعد تظافر الجهود بين كل

الوزارات (وزارة العلوم والتكنولوجيا ، وزارة الاتصالات، وزارة التعليم العالي) المعنية تم إطلاق بوابة العراق للحكومة الإلكترونية التي تحتوي على خدمات للمواطنين والقطاع الحكومي وغير الحكومي. ويتوافر الإطار التشريعي جزئياً إذ صادق البرلمان العراقي على مشروع قانون التوقيع الإلكتروني .وتعمل اللجنة الوطنية للحوكمة الإلكترونية على وضع سياسة لتداول البيانات (الاسكوا, 2013, صفحات مختلفة). وفي الجدول التالي سوف يتم توضيح مراحل الحكومة الالكترونية لبعض الدول العربية وموقع العراق فيها.

جدول (3)

مراحل الحكومة الالكترونية(*)

البلد	المرحلة الاولى خدمات ناشئة	المرحلة الثانية خدمات متقدمة	المرحلة الثالثة خدمات تفاعلية	المرحلة الرابعة خدمات مترابطة	المجموع
الامارات	100	74	83	67	75
البحرين	100	76	81	67	75
العراق	75	45	29	41	42
الكويت	100	62	48	38	51
مصر	100	64	27	57	53
اليمن	33	7	8	23	15
الجزائر	75	48	8	9	22

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا) . (2012). نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غرب اسيا, الامم المتحدة, نيويورك, عدد 17, ص 17.

(*) المرحلة الأولى :- للحكومة وجود على الإنترنت من خلال مواقع ساكنة تزود المستخدمين بمعلومات متنوعة وروابط بالوزارات والإدارات.

المرحلة الثانية :- تقدم المواقع الحكومية بعض الخدمات، مثل إمكان تنزيل نماذج المعاملات والوصول لبعض المعلومات الصوتية والفيديو بلغة واحدة أو أكثر .

المرحلة الثالثة :- تقدم المواقع خدمات تفاعلية مع المواطن، تسمح بتواصله مع الجهات الحكومية، كما تكون هذه الخدمات بالشكل الإلكتروني التام أي من مرحلة بدء المعاملة حتى إتمامها، بما في ذلك عملية الدفع الإلكتروني.

المرحلة الرابعة:- تتميز الحكومات في هذه المرحلة بتحولها إلى كيان مترابط ومتفاعل تماماً مع المواطنين، بحيث يشارك هؤلاء في عملية صنع القرار وخاصة من خلال تكنولوجيا الوب 0,2 كما أن الإدارات والوزارات في هذه الحكومة تكون قد تحولت إلى كيانات إلكترونية مترابطة، تسمح بتبادل المعلومات فيما بينها بشفافية.

يلاحظ من الجدول (3) وعلى الرغم من إطلاقها حديثاً، وذلك في عام ٢٠١١، نالت بوابة الحكومة الإلكترونية في العراق معدل ٧٥ % في تقديم الخدمات الناشئة (المرحلة الأولى) وهي تهدف إلى أن تكون متكاملة وأن تخدم احتياجات المواطنين كافة والقطاعات الخاصة والحكومية والمدنية، بما أنها تقدم المعلومات والمستندات والاستمارات ومعلومات الاتصال المصنفة حسب القطاعات .

إذ تتقدم دولة الامارات والبحرين والكويت ومصر في المرحلة الاولى بنسبة 100% تليها العراق والجزائر بنسبة 75% ومن ثم اليمن بنسبة 33% . اما في المرحلة الثانية فتتقدم البحرين بنسبة 76% تليها الامارات بنسبة 74% ومصر بنسبة 64% والكويت بنسبة 64% والجزائر بنسبة 48% ومن ثم العراق بنسبة 45% يتقدم على اليمن التي نسبتها 7% ومتأخراً عن الدول الاخرى.

اما في المرحلة الثالثة فكانت نسبة العراق 29% يتقدم على كل من مصر واليمن والجزائر إذ كانت نسبة كل منهم 27% و8% و8% على التوالي وذلك بسبب ضعف التفاعل مع المواطنين وتتقدم عليه كل من الامارات والبحرين والكويت بنسب 83% و81% و48% على التوالي .

وفي المرحلة الرابعة التي تعكس تكامل المؤسسات الحكومية وارتباطها الوثيق والمتبادل مع المواطنين ودعم ذلك بميزات تفاعلية, إذ تتقدم الامارات والبحرين بنسبة 67% لكل منهما ومن ثم مصر بنسبة 57% ومن ثم العراق بنسبة 41% متقدماً على كل من الكويت واليمن والجزائر.

وفي ما يتعلق بتوفير البنى التحتية فإن وزارة الاتصالات انجزت ووفرت وسائل الاتصال بأغلب أنواعها (تغطية شبكات الهاتف النقال لأغلب الفضاءات في العراق وتوفير تقنية الواي ماكس والواي فاي لأغلب الوزارات والمؤسسات ,)وعلى الرغم من ان العمل بطيء إلا إن الاتصال متوافر في كل انحاء العراق ومن المؤمل قريباً انتهاء كل مشكلات الاتصالات بالاعتماد على تقنية الكيبل الضوئي التي ستغطي العراق بأكمله وكذلك ربط العراق بدول الجوار(تركيا، سوريا، الاردن، السعودية، الكويت وايران), ومنها لكل دول العالم . فضلاً عن ذلك تم ربط كل المطارات في العراق بمنظومة اتصال فائقة السرعة لتبادل البيانات وربط منظومة الجوازات داخل العراق وخارجه (الاسكوا,2013, ص12) .

و في عامي 2012 و 2013 بدأت تشكل فرق برمجية في وزارة التعليم العالي تأخذ على عاتقها تصميم وبرمجة تطبيقات تعتمد المعايير العالمية ومتاحة على الإنترنت مثل الإدارة الإلكترونية. ومن التطبيقات الأخرى المنفذة ضمن مشروع الحكومة الإلكترونية (الاسكوا,2013, ص12) :-

1- الاستمارة الإلكترونية للقبول في الجامعات العراقية .

2- الاستمارة الإلكترونية للقبول في الدراسات العليا للجامعات .
3- الاستمارة الإلكترونية للقبول في الدراسات المسائية للجامعات .
4- البطاقة الإلكترونية للرواتب .
5- التعليم عن بعد في المراكز التدريبية التي لها شراكات مع المؤسسات والشركات العالمية.

ثالثاً : العوائق الرئيسة لبناء اقتصاد المعرفة في العراق

مثلما كان هناك عدد من المقومات بالمقابل هناك عدد من العوائق التي تعوق توجه العراق نحو اقتصاد المعرفة منها :-

1- العوائق الاقتصادية في العراق .
2- العوائق السياسية والامنية في العراق .
3- هجرة الكفاءات .

1- العوائق الاقتصادية في العراق

يوجد عدد من العوائق الاقتصادية التي تعرقل اقامة اقتصاد المعرفة في العراق منها :-

1- وجود تشوهات بنيوية في الاقتصاد العراقي تحول دون وضعه في طريق اقتصاد المعرفة نتيجة استمرار اعتماده الكلي على الثروة النفطية, إذ كما ذكر سابقا في الجدول (1) ان الايرادات النفطية تشكل موارد مالية كبيرة للعراق تمكنه من توفير متطلبات اقتصاد المعرفة لكن من ناحية اخرى تدلل على وجود تشوهات في بنيه الاقتصاد العراقي كونه يعتمد على قطاع النفط بنسب مرتفعة جدا مما يجعله اقتصاداً احادي الجانب تنخفض فيه مساهمة القطاعات الاخرى .

2- يغلب على الاقتصاد العراقي الطابع الاستهلاكي الذي وصل إلى استيراد الكثير من السلع غير الضرورية كما في الجدول (4) الذي يوضح واردات العراق السلعية .

جدول (4)

واردات العراق السلعية للسنوات (2004 – 2011) مليون دولار

السنة	الواردات السلعية (مليون دولار)						
	الاغذية والمشروبات	المواد الخام	الوقود المعدني	المواد الكيمياوية	آلات ومعدات نقل	المصنوعات	سلع غير مصنعه
2004	510	877	2,375	724	4,255	1,267	329
2005	614	1,057	2,160	872	5,126	2,727	410
2006	632	1,088	1,900	897	5,429	2,987	409
2007	1,002	1,212	1,466	1,001	6,787	2,598	806
2008	1,450	1,774	2,142	1,450	8,330	5,863	627
2009	1,599	1,957	2,339	1,599	9,190	6,492	692
2010	1,893	2,317	2,769	1,893	10,880	7,687	820
2011	2,425	2,968	3,547	2,425	13,933	9,844	1,049

المصدر: صندوق النقد العربي.(2013). نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية, العدد 33 .

يتضح من الجدول (4) ان الواردات السلعية من الاغذية والمشروبات ازدادت من 510 مليون دولار عام 2004 الى 2425 مليون دولار عام 2011 وكذلك الحال بالنسبة للمواد الخام ارتفع الاستيراد من 877 مليون دولار عام 2004 الى 2,968 مليون دولار عام 2011 والوقود المعدني فقد ارتفع استيراده من 2,375 مليون دولار عام 2004 الى 3,547 مليون دولار عام 2011 والسلع غير المصنعة ارتفع استيرادها هي الاخرى من 329 مليون دولار عام 2004 الى 1,049 عام 2011 وبالنسبة للمصنوعات فان الانفاق على الاستيراد منها ارتفع

من 1267 مليون دولار عام 2004 الى 9844 مليون دولار, وهذه تعد زيادة كبيرة في الاستهلاك فبدلاً من تقليص الاستيرادات عن طريق تطوير الصناعة المحلية وزيادة كفاءة الانتاج الوطني نلاحظ انها تتزايد يوماً بعد يوم وهذا دليل على ان الاقتصاد العراقي اقتصاداً استهلاكي فحتى السلع غير الضرورية يقوم العراق باستيرادها, دون التركيز على استيراد السلع المعرفية وكذلك السلع ذات التكنولوجيا المرتفعة والتي يمكن ان تسهم في تطوير الاقتصاد العراقي.

2- العوائق السياسية والأمنية في العراق

إن الحكومات العراقية المتعاقبة تسعى إلى توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم واستعادة الأمن والطمأنينة, لتبقى مسائل الأنترنيت واقتصاد المعرفة في نظرها ترفاً لا حاجة اليه وهو في اَخر قائمة الاهتمامات فضلاً عن الظروف الامنية التي يمر بها العراق من بداية الحرب عام 2003 الى يومنا هذا .

و بسبب هذه الظروف اغتيل 185 أستاذاً جامعياً عراقياً منذ دخول القوات الأجنبية التي قادتها الولايات المتحدة إلى العراق وحتى 2006 . أي أن هناك كارثة حقيقة يعاني منها قطاع التعليم في العراق بسبب عمليات الاستهداف المتكررة و نتيجة لعمليات العنف التي تشهدها البلاد وهناك إحصائيات ترفع الرقم إلى 250، فيما راح 720 طبيباً بين قتيل وجريح ضحايا عمليات العنف خلال تلك الفترة . فقد شهدت الاعوام بعد 2003 أعمال عنف كثيرة أدت إلى هجرة الأطباء المتخصصين ومن الدرجة الأولى الذين يعتمد عليهم البلد إلى خارج العراق حفاظاً على أرواحهم من عمليات القتل التي طالت أعداداً كبيرة من الأطباء والكادر التمريضي فحسب تقارير نقابة الأطباء تشير إلى أن عدد الأطباء الذين اضطروا إلى الهجرة زاد على الألفين، الأمر الذي يفاقم الآثار الاجتماعية

والاقتصادية الآنية والبعيدة المدى لهذه الهجرة، ويسهم بشكل مباشر في تراجع الخدمات الصحية في العراق (الجليلي, 2007, ص61-63) .

وان هذه الظروف بالتأكيد تشكل عائقاً أمام الاستثمار الاجنبي الذي يبحث عن بيئة مستقرة وامنه وهذا يشكل بالتالي عائقاً أمام اقتصاد المعرفة الذي يتطلب استثماراً اجنبياً كبيراً إذ يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً محركاً في تحول الاقتصادات وتحقيق اهداف المجتمع في التحول الى اقتصاد المعرفة, فمن خلال التدريب يتم تطوير مستوى قوة العمل وتطوير نشاط الابداع ويؤدي دوراً في تحويل الاقتصاد من اقتصاد مبني على الموارد الى اقتصاد مبني على المعرفة والاستثمار الاجنبي هو احد المفاتيح والادوات المهمة في تطوير الاقتصادات الوطنية وكذلك ان الفساد السياسي يؤثر في جذب الاستثمار كما تؤثر الظروف الامنية, وانه منذ عام 2003 وحتى 2012، يقبع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ليكون من أكثر بلدان العالم فساداً، والمتوقع أيضاً أن يبقى لمدة أطول، وهو ما يشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي لانحسار فرص التنمية والاستثمار وتقويض شرعية الإنجاز للنظام السياسي القائم إذ لم يشهد العراق حتى 2003، استشراء الفساد السياسي بهذا الحجم، واتساع دائرته، وتشابك حلقاته، مما يهدد استقرار النظام السياسي، ويعرقل بناء المؤسسات السياسية، ومسيرة التنمية الاقتصادية. ويمكن أن يمثل تحويل الموارد والإيرادات شكلاً مهماً من أشكال الفساد ولاسيما في الاقتصاد الريعي، مثل اقتصاد النفط العراقي حيث الدولة تتلقى معظم عائداتها من مصدرٍ واحد . وفي اقتصادٍ كهذا وفي غياب آليات الرقابة والإشراف الكافية، ثبت في حالات عدة أن في إمكان النخبة الحاكمة أن تحوّل مليارات الدولارات من العائدات قبل تسجيلها ضمن ميزانية الدولة أو خزينتها. وبما أنّ أكثرية العائدات في العراق لا تأتي من الضرائب المفروضة على

الناس، فمن السهل إخفاء هذه العائدات ومن الأصعب على الشعوب معرفة المبالغ التي يجري تحويلها أو الحَوْلِ دون تحويل وجهتها . وبالطبع إن تحويل هذه العائدات غير ممكن عادة دون غض الطرف سلباً أو إيجاباً من جانب شركات النفط المحلية أو الدولية أو غيرها، ومن دون تعاون من جانب المصارف المحلية والدولية في إخفاء هذه التحويلات وإدارتها وتقييد خيارات العراق الاستراتيجية بمتغير الإيرادات النفطية. الأمر الذي أدى إلى تشوهات واسعة في بنية الاقتصاد العراقي وتركيبه القطاعي وإعاقة تنفيذ أهداف الدولة النهائية باعتمادها الكبير على قطاع رئيس يقع في النهاية خارج سيطرة الدولة تبعاً لسعر النفط الخام وكمية الطلب في السوق الدولية. وهي سمة يتصف بها الاقتصاد الريعي الذي يكون عرضة لكل التقلبات في السوق النفطية الدولية، وتكثيف الأبعاد السلبية للاقتصاد العراقي تجاه الصدمات الخارجية المتأتية من التغيرات السعرية في السوق النفطية الخارجية والجدول (5) يوضح مؤشرات الفساد العالمي وموقع العراق منها كما يأتي:

جدول (5)

مؤشرات الفساد على المستوى العالمي وموقع العراق فيها للمدة (2003– 2012)

السنوات	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد* الحائز عليها العراق
2003	130	113	2,2
2004	146	129	2,1
2005	194	170	2,2
2006	163	160	1,9
2007	180	178	1,5
2008	180	178	1,3

1,5	179	180	2009
1,5	175	178	2010
1,8	175	183	2011
1,8	169	176	2012

المصدر:

1- Transparency International. (2013), Corruption Perceptions, Index,2013

2- منظمة الشفافية الدولية, مؤشر مدركات الفساد, جمعية الشفافية الكويتية , الكويت, 2003-2012 .

يلاحظ من الجدول (5) ان العراق في ذيل قائمة الدول لمؤشرات الفساد إذ انتشرت ظاهرة الفساد السياسي بشكل لافت للنظر نتيجة عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة تُمَكِّن من ممارسة الرقابة عليها، أو بسبب جهل المواطن أو خوفه، أو لأسباب متعددة أخرى . وإذا كان امتلاك السلطة يدفع اصحابها إلى استغلالها في غير الغايات

* علامة مؤشر الفساد تتراوح بين الصفر والعشرة درجات حيث يمنح الصفر للبلد الفاسد جداً والعشرة للبلد النزية جداً وتتأرجح بقية البلدان بين هاتين الدرجتين .

التي منحت لهم من أجلها، ومن ثم ممارسة الفساد، فإن الافراد أيضاً قد يساعدون على انتشار الفساد، إما بسبب الجهل وإما بسبب الخضوع لضغوط معينة، وإما لقضاء اغراض مادية خاصة بأساليب ملتوية، وعدم تطبيق المعايير العلمية في اختيار الموظفين ولا سيما القياديين منهم عن طريق اعتماد أسلوب المحاصصة والاعتبارات السياسية. وعدم تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتنازع السلطات، وضعف العمل الجماعي، وتفشي النزعة الفردية في إدارة المؤسسات، وعدم وضوح الرؤية حول اجراءات التعاون والتنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية بشأن تقويض ظواهر الفساد. والتغاضي عن معاقبة كبار المسؤولين المتهمين بالفساد أو سوء الإدارة واستغلال المنصب الذي أدى إلى انهيار منظومة

القيم الأخلاقية، واستخفاف افراد المجتمع بالقوانين النافذة في مختلف المجالات الحياتية والتنظيمية, وكل هذه تعد عوائق امام اقتصاد المعرفة في العراق .

3- هجرة الكفاءات

تعد هجرة العراقيين إلى الخارج بأعداد كبيرة، ظاهرة حديثة إذ لم يعرف تاريخ العراق المعاصر لها مثيلاً باستثناء هجرة اليهود العراقيين إلى إسرائيل بعد قيامها في 1948- 1951. إذ كانت أعداد قليلة تهاجر إلى الخارج فقد بلغ عدد العراقيين في الخارج 40984 وذلك في تعداد 1957، وانخفض قليلاً في تعداد 1965 إذ بلغ 40818 منهم 29892 في الكويت أي بنسبة 73,3%. وقد شهدت سبعينات القرن الماضي تزايداً ملحوظاً في هجرة الكفاءات، بسبب القمع السياسي والفكري والتمييز القومي والديني والطائفي والتبعيث القسري, ويعد العامل السياسي الدافع الرئيس للهجرة في هذا العقد. أما الدافع لاقتصادي فقد كان ثانوياً بعد تحسن وضع الاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع أسعار النفط, وبحسب دراسة أجرتها (اليونسكو) تبين أن العراق من ضمن سبعة بلدان عربية يهاجر منها كل عام (10000) من المتخصصين كالمهندسين والأطباء والعلماء والخبراء وفي دراسة للأمم المتحدة صدرت عام 1974 قدر أن 50% من حملة الشهادات الجامعية الأولى (البكالوريوس) في العلوم الهندسية و90% من حملة الدكتوراه هم خارج العراق. ففي السعودية وفي منطقة مكة التي تضم مدن مكة وجدة والطائف بلغت نسبة العراقيين خريجي الجامعات 55% من مجموعهم في تعداد 1974(نعمه, 2008, ص 3).

وهي أعلى نسبة مقارنة بجميع المهاجرين باستثناء القادمين من أوروبا والولايات المتحدة. وبسبب استمرار هجرة العقول العراقية في السبعينات، وعدم نجاح قانون 154 لعام 1975 لتشجيع عودة الكفاءات، دعت الحكومة العراقية آنذاك عدداً

كبيراً من أساتذة الجامعات من العرب والأجانب للعمل في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والطاقة الذرية للتعويض عما فقده العراق من الكفاءات العلمية وهذا ينطبق بقدر معين, على مدرسي التعليم الثانوي مما ولد بديلاً جزئياً ومؤقتاً ومكلفاً من الناحية المادية لخزينة الدولة (نعمه, 2008, ص 3).

وتشير بعض الإحصاءات إلى إن أكثر من 4000–4800 طبيب عراقي هاجروا إلى دول غربية بعد 1990. وقد أقرّت الحكومة العراقية عام 1999 بأن عدد الأكاديميين وأصحاب الكفاءات العلمية الذين تركوا العراق وأقاموا في الخارج زاد على 23000 شخص. وبسبب الهجرات الجماعية للعراقيين، وبضمنهم الكفاءات العلمية، فرضت الحكومة قيوداً مشددة عام 1999 منعت بموجبها سفر الكفاءات إلى الخارج. وشملت القيود أساتذة الجامعات والمعلمين والمدرسين والأطباء والمهندسين والصحفيين والطلاب. وفي العام نفس أصدرت الحكومة قرار عفو لوقف هجرة أساتذة الجامعات إلى الخارج بدون رخصة رسمية. ونتيجة لعدم الاستجابة أعلنت الحكومة، في العام ذاته، عن قرار يتم بموجبه مصادرة أملاك المهاجرين بدون رخص رسمية مع السجن لمدة 10 سنوات. وقد مثل هذا استنزافاً مريعاً غير مسبوق للثروة العلمية العراقية، واسهم بشكل واضح في اختلال بنيتها الأكاديمية والمهنية وولد فراغاً لا يمكن ملؤه بسبب العجز المالي للدولة في هذه المرحلة (حسين,2012, ص 27) . ويلاحظ أن سبب الهجرة لغالبية العراقيين حسب مسح عام 2004 إما للعمل أو للبحث عن عمل، إذ شكلت النسبة 53% من المجموع وارتفعت إلى 67%, للذكور وهذا يعود إلى أن الأعداد الأكبر من الكفاءات العلمية هاجرت في التسعينات بدافع اقتصادي، كما ذكرنا أنفاً، ومع ذلك لم تكن نسبة الأسباب السياسية قليلة (13%). وفي رأينا لو سمح بإجراء مثل هذا المسح في السبعينات أو الثمانينات لكانت هذه النسبة أعلى بكثير مما هو مذكور

مع علمنا أنه في ظل النظام السابق لم يكن يسمح بإجراء مثل هذه المسوحات لأي سبب كان. ومن جانب اخر تزايدت أعداد اللاجئين العراقيين على الخصوص في دول الشرق الأوسط بعد سقوط النظام في 9 نيسان 2003. إذ يبلغ عددهم الآن 2مليون شخص في كل من سوريا والأردن وإيران ومصر ولبنان وتركيا وعدة بلدان خليجية. وفي نهاية 2006, أصبح العراق ثاني بلد في العالم من حيث عدد اللاجئين بعد أفغانستان, وبدأت هذه الأعداد تتزايد مرة أخرى في الدول الصناعية. وفي السياق نفسه، شهد العراق موجة جديدة وخطيرة من هجرة الكفاءات بعد التاريخ المذكور نتيجة ضعف الأمن وتزايد معدلات الجريمة المنظمة والعنف الطائفي.

طبقا لتصريح رئيس الوزراء البريطاني السابق (توني بلير) في آذار (مارس) 2003 بلغ عدد العراقيين في بريطانيا 350 ألف. وعلى افتراض أن نسبة 5% من هؤلاء من الكفاءات والكوادر، فإن عدد الكفاءات العراقية في الحقول العلمية المختلفة يبلغ على أقل تقدير 25 ألف شخص. ويعمل عدد كبير من تلك الكفاءات في الحقول العلمية المختلفة في بريطانيا والولايات المتحدة. وطبقا للسجلات الطبية البريطانية فإن عدد الأطباء العراقيين العاملين في المستشفيات البريطانية يقدر بحوالي 2000 طبيب في جميع الاختصاصات. ولازال عدد كبير من الكفاءات يعمل في مجالات أخرى غير مجالات تخصصاتهم، أو يعد في عداد البطالة المتفشية بالأخص وسط الأكبر سناً (حسين,2012, ص 27).

وبالتالي فقد واجه العراقيون خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ما يمكن أن يطلق عليه عمليات هجرة اضطرارية على شكل موجات لأسباب مختلفة .ثم تلتها موجة أخيرة بعد نيسان 2003 ، وكانت هذه المرة هروبا من العنف الذي بدأ بعد الحرب، لأسباب سياسية في البداية، وهربا من العمليات العسكرية وأعمال العنف

المتصاعدة، والجريمة المنظمة، وأخيرا بسبب العنف الطائفي والتهجير القسري. فالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين قدرت عدد اللاجئين العراقيين في تشرين الأول 2006 بنحو 1,6 مليون عراقي، ثم وصل الرقم في 3 تشرين الثاني نوفمبر 2006 إلى 1,8مليون، ووصل الرقم مع بداية العام 2007 إلى 2 مليون .وبمعزل عن مدى دقة هذه الأرقام، فان هذا التصاعد الواضح في التقديرات، الذي يصل إلى ما يقرب من 200 ألف لاجئ شهريا يعكس إلى حد بعيد خطورة الوضع .ومع بداية عام 2008 قدر عدد العراقيين اللاجئين بمليون لاجئ في الاردن و 1,5 مليون في سوريا، ولم تعلن اي من الدولتين بيانات رسمية عن عدد العراقيين في اراضيها وهناك تصريحات غير موثقة رسميا عن ما يزيد عن نصف مليون مهاجر من العراق حتى اواخر عام 2010 (نعمة, 2006, ص 6).

وعليه تزداد خطورة هجرة الكفاءات يوماً بعد آخر بوصفها عملية تهديم كبرى لكل المحاولات الرامية لتثوير التنمية والتطور التكنولوجي السريع، الأمر الذي يجعل الهوة العلمية والتكنولوجية والحضارية تزداد عمقا مقارنة مع البلدان المتقدمة. فمن خلال خسارة العنصر البشري المؤهل تتفاقم مشكلات التنمية وتتضاعف خسائرها أكثر فأكثر نتيجة العجز الكبير الذي يحدث لها في القدرات العلمية والتكنولوجية مما يحدد ويضيق كثيراً من حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد عموما هذا من جانب .

من جانب اخر إن الخسارة التي تلحق البلدان من جراء هجرة الكفاءات لا تقتصر على تحمل كلفة تهيئة الكوادر دون الاستفادة منها فحسب، إنما تكمن أيضاً في حرمانها من كل القيم الجديدة المضافة في مختلف فروع الأنشطة الاقتصادية، والتي تضيفها هذه الكوادر في الدول التي تهاجر إليها. هذا فضلاً عن الخسائر المتحققة من خلال ما يلحق بأجهزة التعليم من أضرار من جراء

تناقص رصيدها من هذه الكفاءات الأمر الذي يضعف من قدرتها في تعبئة القوى البشرية اللازمة للتنمية (نعمة, 2006, ص 6) .

تلك هي أبرز العوائق التي تحول دون وضع الاقتصاد العراقي في طريق اقتصاد المعرفة، وستظل هذه العوائق تتزايد ويستفحل أثرها ويتعقد حلها، وبالتالي لا يمكن نقل المجتمع العراقي إلى اقتصاد المعرفة إلا إذا تم التغلب على تلك العوائق، ومواجهة ما ينشأ من عوائق وتحديات أخرى لا زالت في طور التكوين، دون التذرع بعدم توافر الشروط الطبيعية والدوافع المنطقيةٍ التي تحول دون ذلك. ولكن إذا توافرت إرادة صلبة وحكيمة وحشدت الطاقات والموارد وطرقت كل السبل والوسائل المتاحة فلا بد من تحقيق ما يصبو إلية أي مجتمع .

الاستنتاجات والتوصيات :

اولاً : **الاستنتاجات**

1. العراق لديه هرم سكاني فتي والذي يسهم في أيجاد أرضية مرنة لاستيعاب التطورات التكنولوجية والمعلوماتية، كما يمتلك العراق اعداد من الطلبة والباحثين وهو مؤشر على كفاءة الموارد البشرية المدربة .
2. الهوة العلمية والتكنولوجية والحضارية تزداد عمقا مقارنة مع البلدان المتقدمة. فمن خلال خسارة العنصر البشري المؤهل تتفاقم مشاكل التنمية وتتضاعف خسائرها أكثر فأكثر نتيجة العجز الكبير الذي يحدث لها في القدرات العلمية

والتكنولوجية مما يحدد ويضيق كثيراً من حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد عموما

3. هناك عدد من العوائق تقف بوجه اقتصاد المعرفة في العراق اهمها هجرة الكفاءات واختلال الهيكل الاقتصادي يقابلها عدد من المقومات التي من الممكن ان تساعد العراق في تطبيق اقتصاد المعرفة والاستفادة مما يقدمه من معطيات وامتيازات .

ثانياً :التوصيات

1. تطوير الخطط الكفيلة بمشروع الحكومة الالكترونية مما يؤدي الى الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين وبالتالي السير باتجاه اقتصاد المعرفة .
2. العمل على تحقيق الاستقرار الامني ليتسنى للاستثمار الاجنبي الذي يبحث عن بيئة مستقرة وامنة للدخول بالتكنولوجيا الحديثة الى العراق والتقليل من حدة الفساد المالي .
3. يجب الحفاظ على الكفاءات العلمية وذلك بدعم الوزارات الراعية لهم كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من اجل التقليل من هجرة الكفاءات العلمية .

المصـــادر:

1- ابو الشامات, محمد انس. (2012). اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجله جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 48، عدد (10).

2- الامم المتحدة . (2003). تقرير التنمية الانسانية العربية, نحو اقامه مجتمع المعرفة .

3- جريو, داخل حسن. (2004). دور المعرفة في التنمية الاقتصادية, رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي. الطبعة الاولى. ابو ظبي: مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

4- الجزراوي, ابراهيم محمد علي و الموسوي, ايمان محمد عبد الله. (2010). دراسة مقارنه لمفهوم اقتصاديات المعلومات بين الفكر الاقتصادي والفكر المحاسبي, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد (23).

5- الجليلي, اسماعيل. (2009). الجيل الضائع في العراق آثار ونتائج, مجلة المستقبل العربي, العدد (343) .

6- حسين, عمر اسماعيل. (2012). هجرة الكفاءات واثرها على الاقتصاد الوطني, وزارة المالية, الدائرة الاقتصادية, بغداد.

7- صندوق النقد العربي. (2013). نشرة احصاءات الاقتصادية للدول العربية, العدد (33).

8- غدير, باسم غدير. (2010). اقتصاد المعرفة. الطبعة الاولى. حلب: شعاع للنشر والعلوم.

9- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2012). نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية, العدد 17, الامم المتحدة, نيويورك.

10-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا). (2013). الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في العراق, الامم المتحدة, نيويورك.

11- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. (2010). حاله سكان العراق, التقرير الوطني الاول حول حاله السكان في العراق في اطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والاهداف الانمائية للألفية, بغداد, العراق .

12-جمعية الشفافية الكويتية. (2013). مؤشر مدركات الفساد جمعية الشفافية الكويتية, الكويت, متاح على الموقع الالكتروني: www.transparency.org

13 - نعمة, هاشم. (2006). العراق دراسات في الهجرة السكانية الخارجية. بغداد: دار الرواد للنشر والتوزيع.

14 - نعمة, هاشم كاظم. (2008). هجرة الكفاءات العلمية العراقية (نظرة تحليلية)، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (283) .

15- OPEC. (2008). Annual Statistical Bulletin. Vienna. Austria, $p_{11,}$ p_{12},p_{13}
16- OPEC. (2009). Annual Statistical Bulletin. Vienna. Austria,,p_{15}, p_{16},p_{17}.
17- OPEC. (2011). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austriap_{15}, p_{16},p_{17}.
18- OPEC. (2013). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austriap_{15}, p_{16},p_{17}.
19- OPEC. (2014). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria,p_{15}, p_{16},p_{17}.
20-Transparency International. (2013). Corruption Perceptions, Index.